



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
أب / ٢٠٢٦

MONTHLY BULLETIN
AUGUST / 2026

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢١

أبحاث ودراسات

٣٢

أخبار إقتصادية محلية

٣٤

أخبار مصرفية محلية

٣٥

صحافة متخصصة أجنبية



إقرار القانون ليس نهاية الطريق ... بل بدايته

أقرّ مجلس النواب تعديلات قانون إصلاح وضع المصارف، فطُويت بذلك مرحلة طويلة من النقاش التشريعي، ما لم يُصار إلى الطعن بالقانون أمام المجلس الدستوري. ولكن، وفي جميع الأحوال، تبدأ الآن مرحلة أكثر أهمية وحساسية.

فالنجاح لا يُقاس بعدد القوانين التي تُقرّ، بل بقدرتها على تحقيق الغاية التي وُضعت من أجلها. وإذا كان إقرار قانون إصلاح المصارف خطوة ضرورية، فإنّه لا يشكّل بحد ذاته حلاً للأزمة، بل يضع الإطار الذي سنُبنى عليه المرحلة المقبلة.

ومن هنا، يصبح السؤال الأساسي: هل تؤدي إعادة الهيكلة إلى قيام قطاع مصرفي أكثر صلابة، قادر على خدمة المودعين والاقتصاد، أم تتحوّل إلى مسار تصفية يضعف ما تبقى من قدرة القطاع على النهوض؟

من هنا، لا بد من تثبيت مجموعة من الحقائق.

أولاً، إنّ الأزمة التي يعيشها لبنان منذ عام ٢٠١٩ لم تكن أزمة مصرف منفرد، بل أزمة نظامية أصابت الدولة ومصرف لبنان والمصارف والاقتصاد بأكمله. وبالتالي، لا يجوز أن تتحوّل إعادة الهيكلة إلى وسيلة لتحميل طرف واحد نتائج أزمة شاركت في صنعها عوامل وسياسات متعددة.

ثانياً، إنّ المصارف لا تطلب إعفاءها من مسؤولياتها. لقد قالت مراراً إنّها مستعدة لتحمل حصّتها، لكنها تطالب بأن يكون الإصلاح عادلاً، وأن تكون المسؤوليات واضحة، وألا يتحول الطرف القادر جزئياً على المساهمة في الحل إلى الطرف المطلوب منه تحمّل الأزمة بكاملها.

ثالثاً، إنّ حماية المودعين لا تتحقّق بإسقاط المصارف القادرة على الاستثمار. فالمودع يحتاج إلى مصرف قادر على ردّ أمواله، والاقتصاد يحتاج إلى مصرف قادر على تمويله. ومن هنا، فإنّ حماية المودعين واستمرارية المصارف السليمة ليستا هدفين متناقضين، بل وجهان لحل واحد.



رابعاً، إنّ إعادة هيكلة القطاع ستتطلب إعادة رسملة. وأي مستثمر جديد، لبنانياً كان أم أجنبياً، سيسأل قبل أن يضع دولاراً واحداً في أي مصرف: هل القواعد واضحة؟ هل الملكية مصانة؟ هل حجم الخسائر محدّد؟ هل حدود المخاطر والمسؤوليات معروفة؟ وهل هناك ضمانات بأنّ القواعد القانونية ستبقى واضحة ومستقرة بما يحمي الاستثمار ولا يعرّضه لمخاطر تشريعية غير متوقّعة؟ من دون أجوبة واضحة على هذه الأسئلة، تبقى إعادة الرسملة شعاراً لا مشروعاً قابلاً للتنفيذ.

خامساً، إنّ السنوات السبع الماضية أظهرت أنّ غياب إطار قانوني واضح وموحد، وتعدّد المسارات القضائية والتنفيذية، لا يحمي المودعين ككل، بل يستنزف تدريجياً قدرة المصارف على خدمتهم، ويؤدّي إلى تفاوت في المعاملة بينهم. وقد آن الأوان للانتقال من مرحلة إدارة الأزمة إلى مرحلة حلّها.

سادساً، إنّ إعادة بناء القطاع تحتاج قبل كل شيء إلى إعادة بناء الثقة. والثقة لا تُشتري، ولا تُفرض بقانون، ولا تُستعاد بخطاب. إنّها تُبنى عندما يشعر المودع أنّ حقّه مصان، والمستثمر أنّ رأسماله محمي، والمصرف أنّ القواعد واضحة، والدولة أنّ النظام المالي أصبح قادراً من جديد على خدمة الاقتصاد.

سابعاً، إنّ المصارف، وهي المعنية مباشرة بتنفيذ الجزء الأساسي من عملية إعادة الهيكلة، يجب أن تكون حاضرة في النقاشات التي تحدّد الآليات التطبيقية لهذه العملية. فالسلطات العامة تمسك بهمسار التشريع والتنفيذ، ومصرف لبنان يضطلع بدوره الرقابي والنقدي الأساسي، فيما تبقى المصارف المعنية مباشرة بالجانب العملي من إعادة الهيكلة.

إنّ مشاركة المصارف في النقاش لا تعني امتلاك القرار أو تعطيله، بل تهدف إلى الاستفادة من الخبرة العملية للقطاع، لتفادي آليات تبدو قابلة للتطبيق على الورق ثم تتعثر عند التنفيذ.

في الخلاصة،

أقرّ قانون إصلاح المصارف، وللمصارف ملاحظاتها عليه. لكن إن كان ما كُتب قد كُتب، فالنقاش يجب ألا يدور حول عدد المصارف التي يمكن تصفيتّها، بل حول عدد المصارف السليمة التي يمكن إعادة رسملتها وإعادتها إلى خدمة الاقتصاد. وليس التحدي في إصدار النصوص فقط، بل في خلق البيئة التي

تسمح لهذه النصوص بأن تؤدي إلى استعادة الثقة، وعودة التمويل، وفتح الطريق أمام النمو.

أما كيفية توزيع الخسائر، ومصادر السيولة، وآليات استعادة الودائع، فهي المسائل التي ستتقل الآن إلى قلب النقاش حول قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع.

فبعد سبع سنوات من الأزمة، لم يعد لبنان بحاجة إلى إدارة أكثر تنظيماً للخسارة، بل إلى بداية حقيقية للتعافي، تقوم على وضوح المسؤوليات، ومصادر سيولة حقيقية، ومصارف قادرة على الاستثمار، وحقوق مودعين مُصانة، وودائع قابلة للاسترداد، لا مجرد وعود مكتوبة.

بقلم الأمين العام
الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

التقرير الاقتصادي

حزيران ٢٠٢٦

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

وبلغ عدد الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ١٤١١٦ شيكاً بقيمة قاربت الـ ١٧٧ مليون دولار أميركي. وبذلك، يكون عدد الشيكات بالليرة قد ازداد بـ ١٤٤٠٦ شيكات ومقدار ١٩٤٦٢ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٣٥٨١٦ شيكاً وبقيمة ٤٢٨,١ مليون دولار.

الشيكات المتقاسة

في حزيران ٢٠٢٦، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالليرة ٤٩٥٠ شيكاً بقيمة ٧٧٦١ مليار ليرة،

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاسة والصادرة عن حسابات Fresh في النصف الأول من السنوات ٢٠٢٦-٢٠٢٤

2026	2025	2024	
			الشيكات بالليرة
22892	8486	3629	- العدد
34838	15376	5893	- القيمة (مليار ليرة)
1522	1812	1624	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
			الشيكات بالعملات الأجنبية
61980	26164	7419	- العدد
781,8	353,7	101,4	- القيمة (مليون دولار)
12614	13518	13668	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

العام ٢٠٢٥. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٥٨ مليون دولار مقابل ٥٦ مليون دولار و ٣١ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٣٨,٩٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٤٤٥٧ مليار ليرة في حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٥٤٨٩ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و ٣٩٧٧ مليار ليرة في حزيران ٢٠٢٥، وارتفعت بنسبة ١٣,٣٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من

جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاسة الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh في النصف الأول من السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٦

2026	2025	2024	2023	
				الشيكات بالليرة
34	53	96	198	- العدد (آلاف)
31753	28023	38780	29514	- القيمة (مليار ليرة)
933912	528736	403958	149061	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
6	6	10	68	- العدد (آلاف)
234	383	780	2173	- القيمة (مليون دولار)
39000	63833	78000	31956	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكلت حصتها ٢٣,٧٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات وبلغت حصتها ١٤,٧٪، ثم منتجات الصناعة الكيميائية (٩,٦٪)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٨,٩٪)، ثم معدات النقل (٦,٨٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها ١٢,٣٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (٧,٩٪)، ثم اليونان (٧,٥٪)، فمصر (٦,٧٪)، ثم السعودية (٦,٥٪).

في أيار ٢٠٢٦، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٤١٤ مليون دولار مقابل ١٦٥٦ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٨٢٢ مليون دولار في أيار ٢٠٢٥. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة ٣,٨٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، في حين تراجعت الكميات المستوردة المقاسة بالأطنان بنسبة ١٨,٢٪ في الفترة المذكورة. وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات

جدول رقم 3

الواردات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٦

نسبة التغير	2026	2025	2024	2023	
%، 2026-2025					
3,8+	8450	8141	7016	7271	الواردات السلعية (مليون دولار)
18,2-	5187	6341	5037	4580	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في أيار ٢٠٢٦، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٣٠٩ ملايين دولار، مقابل ٣٠٨ ملايين دولار في الشهر الذي سبقه و٢٨٤ مليون دولار في أيار ٢٠٢٥. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة ١٥,٧٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، كما تراجعت الكميات المصدّرة بنسبة ٢٤,٠٪ في الفترة المذكورة. وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة

من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٨,١٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٦,٥٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٣,٩٪)، ثم الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (١١,٩٪)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (٩,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٦,٣٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١١,٣٪)، ثم تركيا (٦,٩٪)، فسوريا (٥,٨٪)، ثم العراق (٤,٦٪).

جدول رقم 4

الصادرات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات ٢٠٢٦-٢٠٢٣

نسبة التغيّر 2026-2025 %	2026	2025	2024	2023	
15,7-	1247	1480	1218	1187	الصادرات السلعية (مليون دولار)
24,0-	566	745	619	663	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في أيار ٢٠٢٦، بلغ عجز الميزان التجاري ١١٠٥ ملايين دولار مقابل عجز قدره ١٣٤٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٥٣٨ مليون دولار في أيار ٢٠٢٥. وارتفع عجز الميزان التجاري إلى ٧٢٠٣ ملايين دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ مقابل عجز قدره ٦٦٦١ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

- في حزيران ٢٠٢٦، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٤٣٧٠ مليون دولار، نتيجة تراجع صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بحوالي ٤٥٥٨ مليون دولار مقابل ارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي ١٨٨ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد تراجعت بحوالي ٩٦٩ مليون دولار في أيار ٢٠٢٦، في حين كانت قد ازدادت بحوالي ٣٥٢ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٥.

أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب، فقد ارتفعت بحوالي ٢٩٧ مليون دولار في شهر حزيران ٢٠٢٦، وبحوالي ٤٦٢ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ارتفاعها بحوالي ٢٣٢٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

قطاع البناء

- في حزيران ٢٠٢٦، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابة المهندسين في بيروت حوالي ٤٥٣ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٤٥٧ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٤٦٧ ألف م٢ في حزيران ٢٠٢٥. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١,٤٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في النصف الأول من السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٦

2026	2025	2024	2023
2873	2833	2435	1993

المصدر: نقابة المهندسين في بيروت

قطاع النقل الجوي

في حزيران ٢٠٢٦، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٣٦٤٤ رحلة، كما بلغ عدد الركاب القادمين ٢٥٣٩٢١ شخصاً وعدد المغادرين ١٨٧٧٣٠ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٢٤٤ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣٠١٣ طناً مقابل ١٠٧٧ طناً للبضائع المشحونة. وفي النصف الأول من العام ٢٠٢٦ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، تراجعت كل من حركة القادمين بنسبة ٣٧,٠٪، وحركة المغادرين بنسبة ٢٧,٣٪، وعدد الرحلات بنسبة ٢٤,٥٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٢٣,٥٪، وبالطبع نتج هذا التراجع عن الحرب الإقليمية التي بدأت نهاية شباط ٢٠٢٦.

- في حزيران ٢٠٢٦، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٢٤٦٥,١ مليار ليرة مقابل ١٥٧٣,٦ ملياراً في الشهر الذي سبق و٢٠٨٠,١ مليار ليرة في حزيران ٢٠٢٥، لتتخفض بذلك بنسبة ٣,٣٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ١٨٥ ألف طن في شباط ٢٠٢٦ مقابل ١٦٤ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٥٩ ألف طن في شباط ٢٠٢٥. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت انخفاضاً نسبته ١٦,٦٪ في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايسست منها في النصف الأول من العاشرين ٢٠٢٥-٢٠٢٦

التغير، %	2026	2025
24,5-	18087	23949
49,6		50,2
37,0-	1007842	1598877
48,8		49,0
27,3-	1017885	1400167
51,6		51,1
-	1694	382
23,5-	24051	31458
31,6		29,1

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

١٦٢٤٨ مستوعباً. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ وبالمقارنة مع الثلث ذاته من العام ٢٠٢٥، ازداد كل من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٧,٢٪، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٤,٣٪، في حين تراجع عدد البواخر التي

في نيسان ٢٠٢٦، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٢ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٧٤٩٢٧ طناً والمشحونة ٥٥٥١٧ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة

دخلت المرفأً بنسبة ١١,٤٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٣,٩٪.

مؤشر أسعار المستهلك

في حزيران ٢٠٢٦، انخفض مؤشر أسعار المستهلك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٧٥٪ قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة ١٧,٢٥٪ قياساً على حزيران ٢٠٢٥، حيث سجلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كل من بند الاستجمام والتسلية والثقافة والتعليم ثم النقل فالمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية.

بورصة بيروت

في حزيران ٢٠٢٦، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٣٤٨٣٦٧ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ١٨,٣

مليون دولار مقابل تداول ٢٢٨٥٥٥ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٥,٥ ملايين دولار في الشهر الذي سبق (٤٩٦٥٢٥ سهماً متداولاً بقيمة ١٠,٩ ملايين دولار في حزيران ٢٠٢٥). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٨٤٧٥ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ١٧٩١٦ مليون دولار في نهاية أيار الماضي (٢٣٥١٥ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥).

وفي حزيران ٢٠٢٦، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بحوالي ٩٤,٥٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، ثم القطاع المصرفي بنسبة قاربت ٢,٨٪ والقطاع الصناعي بنسبة ٢,٧٪. وعند مقارنة حركة البورصة في النصف الأول من العامين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٨,٢ ملايين سهم إلى ٣,٨ ملايين.
- ارتفاع قيمة التداول من ١٤٠,٥ مليون دولار إلى ١٤٢,٠ مليوناً.

الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
16.3	203	سويسرا	12.3	1043	الصين
11.3	141	الإمارات العربية المتحدة	7.9	664	سويسرا
7.0	87	تركيا	7.5	631	اليونان
5.9	73	سورية	6.7	569	مصر
4.7	58	العراق	6.5	549	المملكة العربية السعودية
4.1	51	الولايات المتحدة الأميركية	6.1	518	الإمارات العربية المتحدة
4.0	50	الأردن	5.9	499	إيطاليا
3.7	46	مصر	5.3	449	الولايات المتحدة الأميركية
2.6	33	ألمانيا	4.1	345	تركيا
2.3	29	ساحل العاج	3.8	318	ألمانيا
1.9	24	جمهورية كوريا	2.9	241	البرازيل
1.8	22	إيطاليا	2.3	194	فرنسا
1.8	22	الصين	1.6	137	المملكة المتحدة
1.8	22	اليونان	1.6	133	أوكرانيا
1.8	22	كونغو	1.5	129	الهند
1.7	21	هولندا	1.5	126	اليابان
27.5	343	دول أخرى	22.5	1905	دول أخرى
100.0	1247	مجموع الصادرات السلعية	100.0	8450	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

الشهر/العام	2021	2022	2023	2024	2025			2026		
					مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع	مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع
كانون الثاني	(410.6)	(353.0)	(461.5)	(111.0)	1925.0	283.4	2208.3	5542.2	202.5	5744.7
شباط	(340.6)	(601.8)	2099.7	89.6	753.1	166.0	919.1	1817.9	142.9	1960.8
آذار	(95.9)	(518.5)	(463.5)	1629.9	2150.0	90.9	2240.9	(5969.0)	(70.0)	(6038.9)
نيسان	(546.0)	(229.4)	62.3	1160.7	2207.8	266.3	2474.2	482.2	334.3	816.4
أيار	(180.7)	(402.3)	(5.6)	471.0	217.8	83.0	300.8	(969.6)	0.9	(968.7)
حزيران	(238.3)	(474.1)	(88.2)	(536.0)	102.1	250.1	352.2	(4558.3)	188.3	(4370.0)
تموز	38.7	(207.7)	(217.2)	1131.5	339.4	85.4	424.8			
أب	(592.8)	(314.3)	145.1	1271.1	1205.4	(55.8)	1149.5			
أيلول	784.6	48.5	470.2	1358.2	3781.0	43.8	3824.8			
تشرين الأول	(154.4)	192.8	(81.2)	1748.8	1892.7	41.6	1934.3			
تشرين الثاني	159.9	(354.4)	185.6	(984.4)	1435.5	64.7	1500.1			
كانون الأول	(384.4)	17.1	591.3	(789.5)	2015.9	215.7	2231.6			
المجموع العام	(1960.5)	(3197.1)	2237.0	6439.9	18025.7	1535.1	19560.7	(3654.7)	798.9	(2855.8)

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيرات في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع/الانخفاض في قيمة الذهب.
ملاحظة عامة: لم تعد مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه الذهب بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ فيما استثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م)
حزيران ٢٠٢٥ - حزيران ٢٠٢٦

المحافظات	حزيران 25	النسبة (%)	حزيران 26	النسبة (%)
بيروت	19594	4.20	17460	3.85
جبل لبنان	176869	37.89	323931	71.49
البقاع	95636	20.49	44955	9.92
الشمال	2477	0.53	22318	4.93
الجنوب	121505	26.03	42138	9.30
النبطية	50729	10.87	2324	0.51
المجموع	466810	100.00	453126	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
حزيران ٢٠٢٥ - حزيران ٢٠٢٦

الشهر	الطائرات			الركاب			المجموع العام	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	استيراد	تصدير	المجموع
حزيران 25	2200	2197	4397	337880	251833	589713	95	3614	1457	5071
حزيران 26	1826	1818	3644	253921	187730	441651	244	3013	1077	4090
التغير %	-17.0	-17.3	-17.1	-24.8	-25.5	-25.1	156.8	-16.6	-26.1	-19.3

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
نيسان ٢٠٢٥ - نيسان ٢٠٢٦

النسبة %	نيسان 2026	نيسان 2025	
0.9	112	111	عدد البواخر
2.0	474927	465528	البضائع المفرغة (طن)
-7.2	55517	59828	البضائع المشحونة (طن)
-10.9	16248	18245	المستوعبات المفرغة
62.0	8140	5025	عدد السيارات المستوردة

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦، بلغ الفائض العام الإجمالي ٤٢٠٤٦ مليار ليرة (٤٧٠ مليون دولار) وبلغ الفائض الأولي ٤٤٤٥٢ مليار ليرة (حوالي ٤٩٦ مليون دولار). وقد جاء ارتفاع المقبوضات الإجمالية بنسبة تفوق بقليل نسبة زيادة المدفوعات الإجمالية عند مقارنة أرقام الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مع الفصل الأول من العام ٢٠٢٥.

بلغ مجموع الإيرادات العامة ١٤٣٦٩٨ مليار ليرة (١,٦ مليار دولار) في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٩٧٤٠٤ مليارات ليرة (١,١ مليار دولار) في الفصل الأول من العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتها ٤٧,٥٪. ونتج التحسّن من ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٤٣,٦٪ والإيرادات غير الضريبية بنسبة ٧٦,٣٪.

والإيرادات الأخرى مع مقبوضات الخزينة بنسبة ٤٤,٥٪. واستحوذت الضرائب غير المباشرة على التجارة الخارجية والاستهلاك الداخلي حوالي ٩١٪ من الإيرادات الضريبية في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦.

يُذكر أنه منذ مطلع العام ٢٠٢٦، تم تطبيق رسوم إضافية على البنزين (٣٠٠ ألف ليرة على كلّ صفيحة) ورسوم على المشروبات الروحية بهدف تأمين مصادر تمويل الزيادات التي كان منوي منحها لموظفي القطاع العام بموجب المرسوم رقم ٢ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ شباط ٢٠٢٦. وساهمت أيضاً في تعزيز الإيرادات في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ ضريبة الـ TVA المسبقة بنسبة ٣٪ بموجب قانون موازنة العام ٢٠٢٦. علماً أن ثمة تراجعاً سُجل على بعض مصادر الإيرادات بفعل الحرب في شهر آذار ٢٠٢٦ قياساً على آذار ٢٠٢٥.

جدول رقم ١ المالية العامة في الفصل الأول من العامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

الفصل الأول 2026	الفصل الأول 2025	
143698	97404	الإيرادات العامة
70250	48915	الإيرادات الضريبية
40260	29079	منها: الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
6402	5524	الضريبة على الأملاك
23587	14313	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
18573	10533	الإيرادات غير الضريبية
16420	8897	منها: حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/أملاك الدولة
54875	37956	إيرادات أخرى + مقبوضات الخزينة
101652	69386	المدفوعات الإجمالية
57646	40976	منها: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها والمنافع الاجتماعية
2406	3468	خدمة الدين العام
10673	5013	النفقات الاستثمارية
18558	10331	مدفوعات الخزينة + سلفات خزينة
12369	9598	مدفوعات أخرى
42046	28018	الرصيد الإجمالي
44452	31486	الرصيد الأولي

المصدر: وزارة المالية

الفصل الأول من العام ٢٠٢٥، انخفضت خدمة الدين العام إلى ٢٤٠٦ مليارات ليرة مقابل ٣٤٦٨ مليار ليرة في الفترتين على التوالي، علماً أن هذا المبلغ لا يشمل الفوائد والمتأخرات على سندات اليوروبندز والتي توقّف دفعها في آذار ٢٠٢٠.

وبلغ مجموع الإنفاق العام ١٠١٦٥٢ مليار ليرة (١,١ مليار دولار) في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٦٩٣٨٦ مليار ليرة (٠,٨ مليار دولار) في الفصل الأول من العام ٢٠٢٥، أي بزيادة نسبتها ٤٦,٥٪. في حين ازدادت النفقات الأولية إلى ٩٩٢٤٦ مليار ليرة في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٦٥٩١٨ مليار ليرة في

٤٠٤٢٤ مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٤٢١٩٢ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٤٧٨٤٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. ويعود الانخفاض المتواصل إلى التوقف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية، مقابل استحقاقات سندات من الفئات المختلفة، وقد بلغت الاستحقاقات حوالي ٧٤٢٣ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠٢٦.

بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية
في حزيران ٢٠٢٦، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت

جدول رقم ٢
توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهرًا	120 شهرًا	84 شهرًا	60 شهرًا	36 شهرًا	
100,00	2,96	58,32	21,96	9,86	6,90	ك 1 2025
100,00	3,36	60,06	20,97	8,26	7,35	أيار 2026
100,00	3,50	62,20	21,67	4,96	7,67	حزيران 2026

المصدر: بيانات مصرف لبنان

٣ سنوات (٧,٧٪)، ثم السندات من فئة ٥ سنوات (حوالي ٥,٠٪).

في نهاية حزيران ٢٠٢٦، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات حوالي ٦٢,٢٪ من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢١,٧٪) فالسندات من فئة

الملحق الإحصائي
التطورات في الدين العام

توزيع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

البيان	ك22-22	النسبة (%)	ك22-21	النسبة (%)	ك23-22	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(بليار ليرة)

الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (بليار ل.ل.)	ك21-21	النسبة (%)	ك22-22	النسبة (%)	ك22-21	النسبة (%)	ك23-22	النسبة (%)
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون (سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملة الاجنبية (مليون دولار أمريكي)	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (بليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

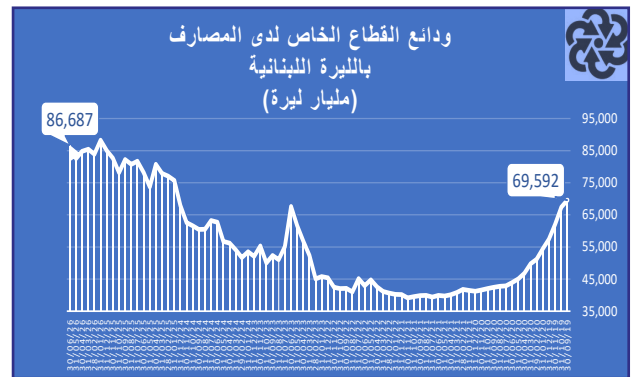
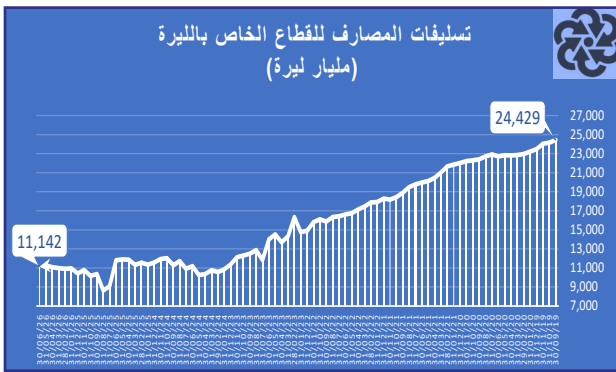
المصدر : مصرف لبنان

ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت وداائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٦٦٨٧ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٨٢٥٣١ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٦ و٨٤٩٧٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. في حين تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف

للقطاع الخاص بالليرة قليلاً إلى ١١١٤٢ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ١١٢٥٧ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٦ و١٠٤٢٢ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. ونُذكَر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



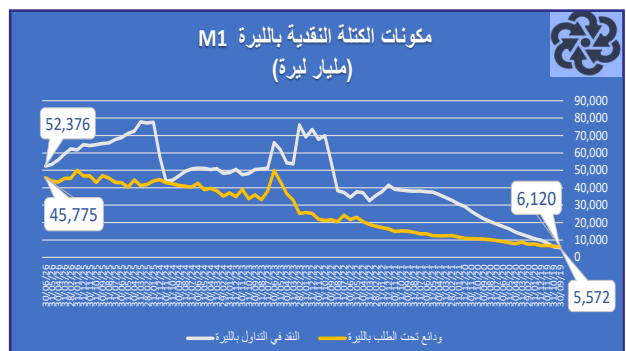
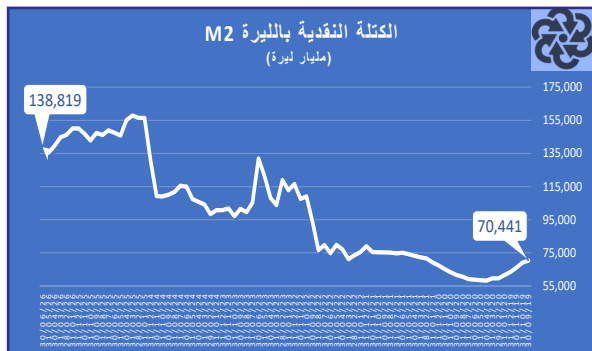
• الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M٢، إلى ٥٢٣٧٦ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٥٣٤٢٠ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٦٤٧١١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

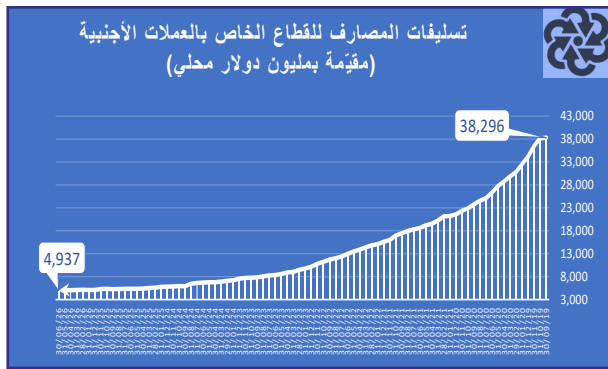
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٢,٩٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ١٣,٦٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة M٢، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٣٨٨١٩ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ١٣٥٤٢٥ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٦ و١٥٠٠٣٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

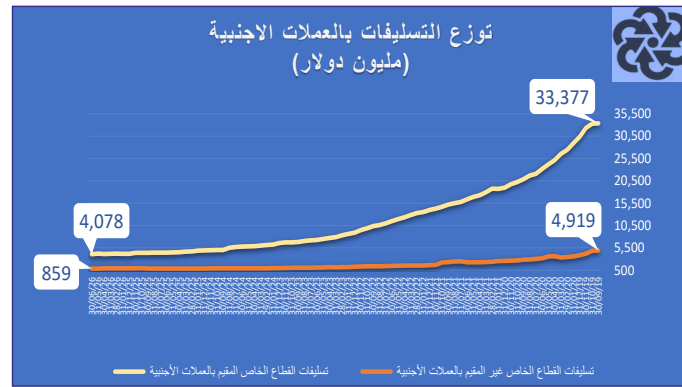
• وبقيت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة شبه مستقرة بحيث بلغت ٧٢٥٢ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٧٣٩٨ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٦ و٧٣٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.



من جهتها، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية إلى حوالي ٤,٩٤ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦، وتوزعت بين حوالي ٤,٠٨ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٦ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,٠٦ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦ و ٥,٠٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.



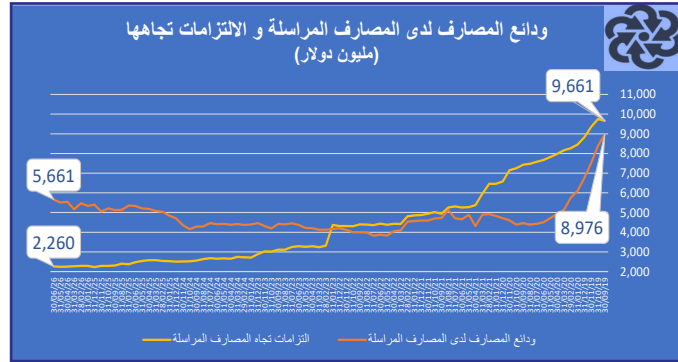
• **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**
تراجعت وداائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٤,٨ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٨٥,٠ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦ و ٨٦,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مع العلم أنها تتضمن وداائع ال-Fresh.



• **ازدادت وداائع المصارف لدى المصارف المراسلة قليلاً**
إلى حوالي ٥,٧ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٥,٥ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، كما ازدادت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة على نحو بسيط إلى ٢,٣ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٢,٢ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية قد بلغت ٥,٨% في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٥,٩% في نهاية الشهر الذي سبقه.

• **استقرت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، صافية من المؤونات، على حوالي ٢,١ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٢,٢ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦ و ٢,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.**



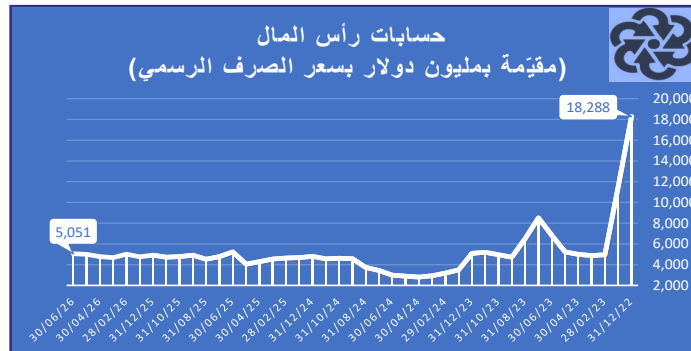
نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٧٥,٧ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦ و ٧٧,٤ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• تراجعت ودائع المصارف التجارية بالليرة وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) قليلاً إلى ٧٥,٦ مليار دولار في



نهاية الشهر الذي سبقه ٤,٩ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

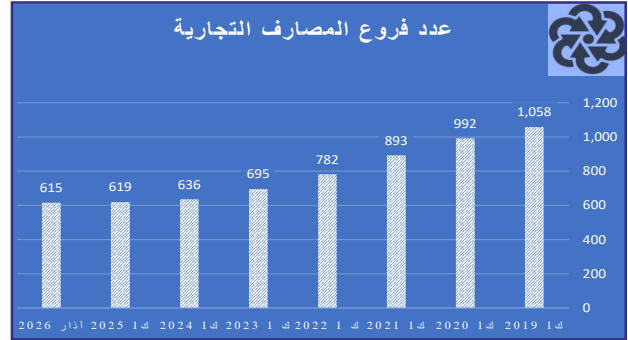
• بلغت حسابات رأس المال حوالي ٥,١ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٥,٠ مليارات دولار في



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦١٥ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٦ مقابل ٦١٩ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٥ و ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ (٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣)، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٦٨٤ موظفاً في نهاية العام ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

• بلغت القيم الثابتة المادية حوالي ٢,٥ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٢,٤ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦ و ٢,٥ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في حزيران ٢٠٢٦، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٥,١٩٪ مقابل ٣,٧٦٪ في الشهر الذي سبق (١,٥٨٪ في حزيران ٢٠٢٥)، فيما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٦,١٥٪ في حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٨,٣٥٪ في الشهر الذي سبق (٩,١١٪ في حزيران ٢٠٢٥).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ١١٠٪ بالحد الأقصى في حزيران ٢٠٢٦، وبلغ المعدل الشهري المثلّ ٥٦,٧٨٪ مقابل ٨٤,٢٨٪ في الشهر الذي سبق و١٨,٤٢٪ في حزيران ٢٠٢٥. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران ٢٠٢٦، بلغت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية ٦,٦١٪ مقابل ٦,٦٠٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٧٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥). وفي نهاية حزيران ٢٠٢٦، بلغ متوسط عمر المحفظة ٨١٣ يوماً (٢,٢٣ سنة) مقابل ٨٠٨ أيام (٢,٢٢ سنة) في نهاية الشهر الذي سبق و٨٥٨ يوماً (٢,٣٦ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٥.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪.

جدول رقم 1 تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

حزيران 2026	أيار 2026	حزيران 2025	
5,19	3,76	1,58	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
6,15	8,35	9,11	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
56,78	84,28	18,42	المعدل المثقّل للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

التسليفات بالدولار إلى ٤,١٠٪ في حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٤,٢٧٪ في الشهر الذي سبق (٤,٨٣٪ في حزيران ٢٠٢٥). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار
في حزيران ٢٠٢٦، بقي متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان شبه مستقرّ وبلغ ٠,١٠٪ مقابل ٠,٠٩٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٤٪ في حزيران ٢٠٢٥)، فيما انخفض متوسط الفائدة على

جدول رقم 2 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

حزيران 2026	أيار 2026	حزيران 2025	
0,10	0,09	0,04	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
4,10	4,27	4,83	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر: مصرف لبنان

باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدرة من قبل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية
في نهاية حزيران ٢٠٢٦، ومع تراجع سعر أونصة الذهب عالمياً، انخفضت موجودات مصرف لبنان الخارجية إلى ٤٨,٧ مليار دولار مقابل ٥٣,٣ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبق (٤١,٧ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥).
يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث

جدول رقم 3 موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بملايين الدولارات، نهاية الفترة

حزيران 2026	أيار 2026	ك 1 2025	حزيران 2025	
37056	41723	40375	30277	الذهب
6683	6699	7739	11177	العملات الأجنبية
4994	4873	4280	271	الأوراق المالية الأجنبية
48734	53294	52394	41725	المجموع

المصدر: مصرف لبنان



الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّزة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	حزيران 25	ك 25	أيار 26	حزيران 26
الموجودات				
الموفورات				
- أوراق نقدية	7842	6298	5786	6767967
- ودائع لدى مصرف لبنان	7077551	6928481	6777320	6761891
ديون على القطاع الخاص المقيم	409683	382503	387725	375931
- بالليرات اللبنانية	11668	10280	11110	10994
- بالعملات الأجنبية	398014	372223	376615	364937
ديون على القطاع العام	211325	217270	201196	192489
منها: سندات بالليرة	8400	7357	7398	7252
سندات بالعملات	201229	208690	192588	184034
ديون مختلفة	1696	1224	1210	1203
موجودات خارجية	965861	992180	1038018	1052450
- قروض على غير المقيمين	79496	82860	76119	77070
- قروض على مصارف غير مقيمة	476808	482636	493161	506688
- موجودات خارجية أخرى	240763	249073	256199	255012
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	60213	51071	74057	70473
محفظة الأوراق المالية الأجنبية	108581	126539	138482	143207
القيم الثابتة	261264	353195	347625	352622
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	311346	261458	227330	234540
موجودات غير مصنفة	19405	14723	17887	19017
المجموع	9264276	9156108	9002886	8995014
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	6035298	5887261	5788273	5772217
- ودائع بالليرة	74180	81724	78977	82756
- ودائع بالعملات الأجنبية	5961119	5805537	5709296	5689460
ودائع القطاع العام	61808	68188	57582	61315
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	1911163	1916235	1904335	1900857
- بالليرات اللبنانية	4034	3248	3554	3931
- بالعملات الأجنبية	1907129	1912987	1900781	1896926
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	221723	199450	200943	202274
سندات دين	30753	31775	25833	24968
الأموال الخاصة	468500	440538	446671	452027
- أموال خاصة أساسية	436450	402452	406151	410921
- أموال خاصة مساندة	32050	38087	40520	41106
مطلوبات غير مصنفة	535031	612662	579249	581357
المجموع	9264276	9156108	9002886	8995014

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحزّرة بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	حزيران 25	ك1 25	أيار 26	حزيران 26
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	3710150	4306173	4333734	3914702
- ذهب	2709812	3613517	3734199	3316546
(مقيم بملايين د.أ)	(30277)	(40374)	(41723)	(37056)
- عملات أجنبية*	1000338	692656	599535	598155
(مقيمة بملايين د.أ)	(11177)	(7739)	(6699)	(6683)
ديون على القطاع الخاص	371	324	288	323
سلفات للمصارف التجارية	39356	38749	38084	37514
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	983	959	923	901
سلفات للقطاع العام	1486773	1486943	1486745	1486773
فروقات القطع	2412741	1435989	1254143	1662315
محفظة الأوراق المالية	566613	959226	1009528	1016622
القيم الثابتة	697	717	700	34149
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	169654	170558	180164	182092
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية	0	0	0	0
موجودات غير مصنفة	26658	6901	17173	18624
المجموع	8413995	8406538	8321483	8354013
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	76804	71525	59467	58742
ودائع المصارف التجارية	7363606	7210517	7029177	7013098
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	61975	67725	65681	66702
ودائع القطاع الخاص	4707	4270	4007	4185
التزامات تجاه القطاع العام	650821	772183	860695	872026
التزامات خارجية	165328	165210	164900	164716
(مقيمة بملايين د.أ)	(1847)	(1846)	(1842)	(1840)
الأموال الخاصة	62219	103484	103444	136902
مطلوبات غير مصنفة	28536	11624	34111	37642
المجموع	8413995	8406538	8321483	8354013

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

- بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة.

- استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	حزيران 25	ك1 25	أيار 26	حزيران 26
الكتلة النقدية M1	111666	111444	97175	98151
- النقد في التداول	68751	64711	53420	52376
- ودائع تحت الطلب بالليرة	42916	46733	43755	45775
الكتلة شبه النقدية	6031921	5881575	5782199	5764172
- ودائع أخرى بالليرة	35861	38585	38250	40668
- ودائع بالعملة الأجنبية	5996060	5842990	5743949	5723504
سندات دين	30753	29658	25833	24968
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	147527	150030	135425	138819
- بالليرات والعملة M3	6174341	6022677	5905206	5887292
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	6181066	6027387	5909391	5891408
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	2385944	3375645	3510781	3119574
- الموجودات بالذهب	2709812	3613517	3734199	3316546
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(323868)	(237872)	(223418)	(196972)
وضعية القطاع العام المدينة	3858981	2753962	2475213	2856468
- ديون صافية على القطاع العام	1446240	1317972	1221069	1194153
- فروقات القطع	2412741	1435989	1254143	1662315
ديون على القطاع الخاص	498102	512861	518168	506235
- بالليرات اللبنانية	13990	11035	11779	11691
- بالعملة الأجنبية	484112	501826	506389	494544
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(568687)	(619791)	(598955)	(594986)
المجموع	6174341	6022677	5905206	5887292

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
حزيران ٢٠٢٦

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	110194.53	114143.60	112027.65	110521.12
الجنيه الاسترليني	117978.90	120529.65	119356.31	118462.20
الين الياباني	551.41	561.23	557.05	551.41
الدولار الكندي	62859.95	64751.84	63798.45	62859.95
الدولار الأسترالي	61593.90	64243.10	62927.00	61593.90
اليورو	101564.60	104276.45	103112.06	101967.35

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	أيار 26				حزيران 26			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.33	1.36	1.35	1.35	1.32	1.35	1.33	1.32
الين الياباني	156.39	159.52	158.25	159.28	159.47	162.31	160.78	162.31
الفرنك السويسري	0.78	0.79	0.78	0.78	0.78	0.81	0.80	0.81
اليورو	1.16	1.18	1.17	1.16	1.13	1.16	1.15	1.14
أونصة الذهب	4456.43	4735.91	4587.31	4540.26	3999.11	4489.31	4227.06	4007.59



بطاقات الدفع المتداولة في لبنان: تطورها في السنوات الأخيرة

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

I- الشبكات

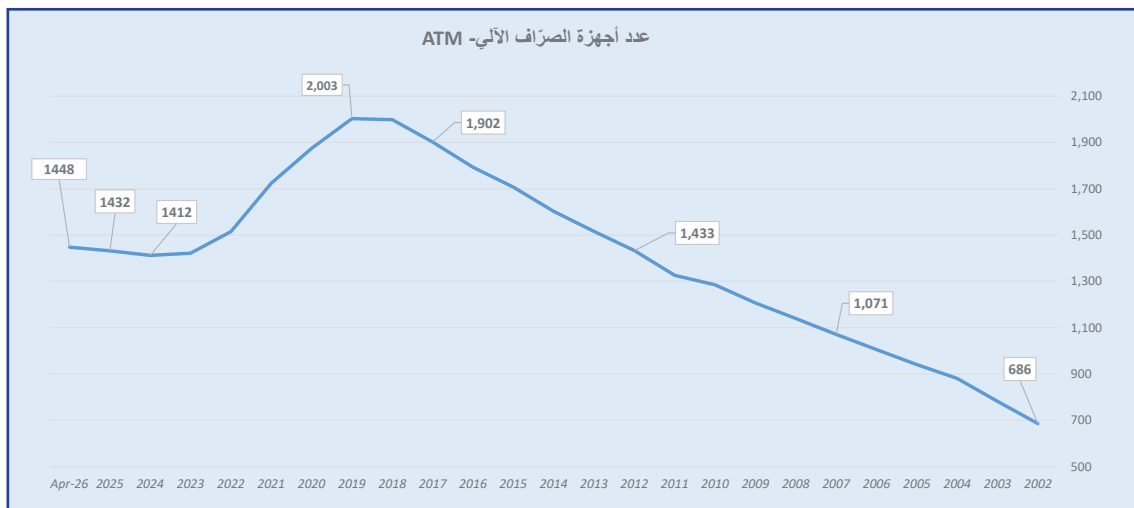
عرفت أجهزة الصّراف الآلي ATM تراجعاً كبيراً منذ أواخر العام ٢٠١٩، إذ انخفض عددها الإجمالي من ٢٠٠٣ أجهزة في نهاية العام ٢٠١٩ إلى ١٤٣٢ جهازاً في نهاية العام ٢٠٢٥ أي بنسبة ٢٨,٥٪، وارتبط ذلك بشكل خاص بإقفال الفروع المصرفية بسبب الأزمة. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو توقّف هذا المنحى السلبي، لا بل أنّ عدد أجهزة الصّراف الآلي عاود الارتفاع ولو بشكل بسيط في الأشهر الأخيرة ليلبلغ ١٤٤٨ جهازاً في نهاية نيسان ٢٠٢٦.

بعد أن سجّلت أعداد البطاقات المصرفية (وأيضاً السحوبات والمدفوعات من خلالها) نمواً كبيراً ومتواصلًا حتى العام ٢٠١٩، جاءت الأزمة المالية والمصرفية التي يعرفها لبنان منذ ما يُقارب الـ ٧ سنوات لتضع حدّاً لهذا النمو كما هو مبين في الجداول والرسوم البيانية أدناه. نتناول في هذا التقرير تطوّر عدد بطاقات الدفع المُصدّرة والممنوحة في لبنان في السنوات الأخيرة لغاية نهاية نيسان ٢٠٢٦، بدايةً مع شبكة أجهزة الصّراف الآلي، لنفصّل بعدها تطوّر عدد بطاقات الدفع المتداولة بمختلف أنواعها.

توزّع عدد أجهزة الصّراف الآلي على المناطق

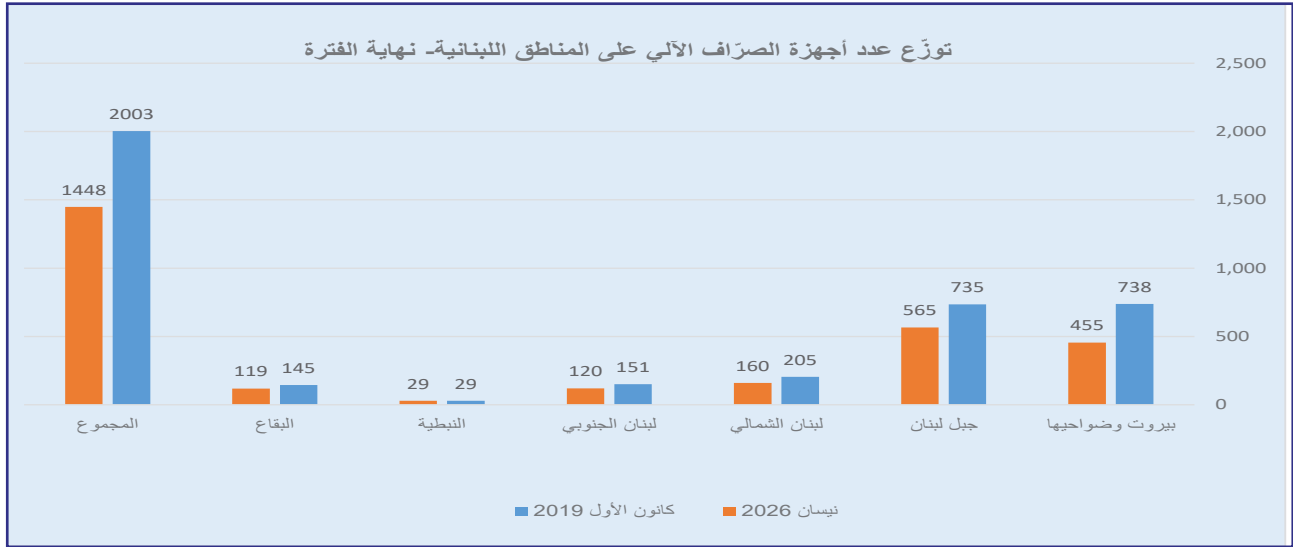
العدد الإجمالي	بيروت وضواحيها	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	النبطية	البقاع	العدد الإجمالي
2018	724	746	195	159	33	141	1998
2019	738	735	205	151	29	145	2003
2020	672	689	201	143	32	137	1874
2021	600	634	185	132	32	141	1724
2022	513	566	161	118	31	126	1515
2023	482	520	149	122	28	121	1422
2024	439	553	153	120	28	119	1412
2025	444	564	159	119	30	116	1432
نيسان 2026	455	565	160	120	29	119	1448

المصدر: مصرف لبنان



المصدر: مصرف لبنان

النشرة الشهرية / آب ٢٠٢٦

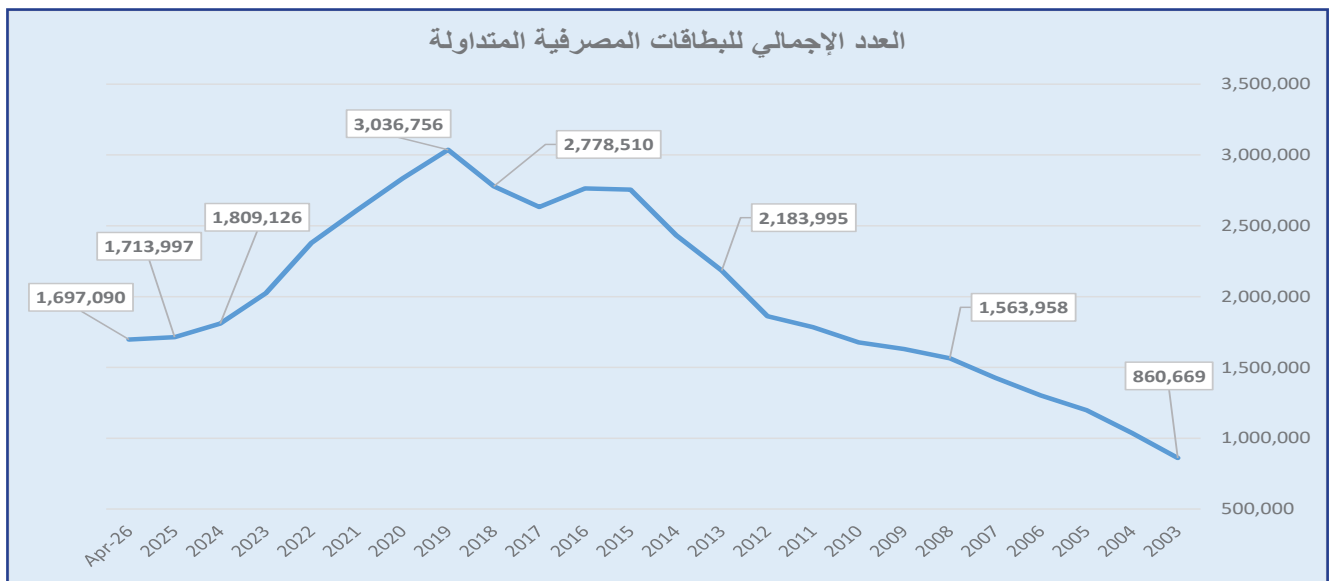


المصدر: مصرف لبنان

II- بطاقات الدفع في لبنان وأنواعها

في نهاية نيسان ٢٠٢٦، بلغ العدد الإجمالي للبطاقات المصرفية المتداولة ١٦٩٧٠٩٠ بطاقة مقابل ٣٠٣٦٧٥٦ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، وبذلك يكون عددها قد تراجع بنحو ١٣٣٩٦٦٦ بطاقة في هذه الفترة وبنسبة ٤٤,١٪. وفي نهاية نيسان ٢٠٢٦، كان المقيمون يحملون ٩٥,٦٪ من إجمالي عدد البطاقات، مقابل ٤,٤٪ بحوزة غير المقيمين.

أما على صعيد مراكز البيع (POS)، فقد تراجع عدد العقود المبرمة مع التجار إلى ١٣١١٤ عقداً في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٤٨٤٧٤ عقداً في نهاية العام ٢٠١٩، أي بنسبة ٧٢,٩٪. كما نشير في هذا الإطار إلى تراجع عدد الماكينات الإلكترونية (TPE) بشكل كبير إلى ٢٦٣٦١ ماكينة في نهاية نيسان ٢٠٢٦ مقابل ٣٧٩٣١ ماكينة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بنسبة ٣٠,٥٪ (بعد تسجيلها ارتفاعاً متواصلاً وملحوظاً في السنوات التي سبقت) مع الإشارة إلى أنها عاودت الارتفاع منذ منتصف العام ٢٠٢٥ تقريباً.



المصدر: مصرف لبنان

وتتوزع البطاقات المتداولة في لبنان على أربعة أنواع هي: بطاقات الائتمان، بطاقات الدفع الفوري، بطاقات الدفع لأجل، والبطاقات المدفوعة مسبقاً، نفصلها كالتالي:

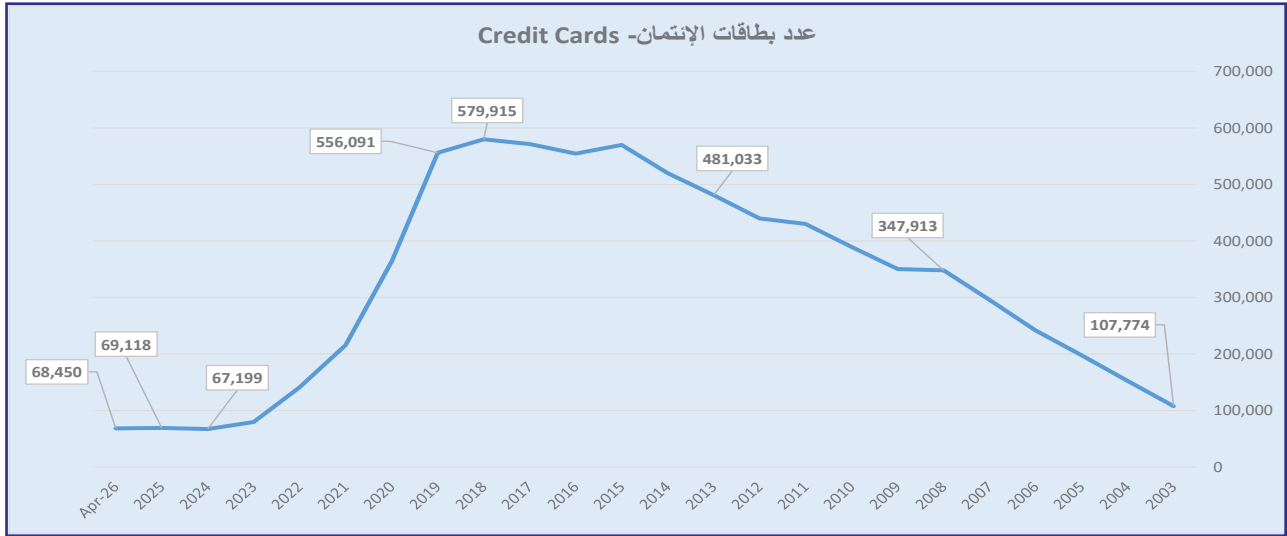
توزع عدد بطاقات الدفع والائتمان المتداولة بحسب نوعها - نهاية الفترة

مجموع عدد البطاقات	البطاقات المدفوعة مسبقاً Prepaid cards	بطاقات الدفع لأجل Charge Cards	بطاقات الدفع الفوري Debit Cards	بطاقات الائتمان Credit Cards	
2778510	467264	103566	1627765	579915	2018
3036756	520568	106053	1854044	556091	2019
2833701	537986	81595	1849910	364210	2020
2609012	567139	76221	1749933	215719	2021
2379207	616172	68897	1552949	141189	2022
2025289	513400	60090	1372167	79632	2023
1809126	496486	61327	1184114	67199	2024
1713997	361256	97102	1186521	69118	2025
1697090	312588	101533	1214519	68450	نيسان 2026

المصدر: مصرف لبنان

يعكس بالضرورة عدد حاملها نظراً لإمكانية حصول الشخص الواحد على أكثر من بطاقة ائتمان واحدة، أكان من مصرف واحد أو من مصارف عدة، وكان عدد بطاقات الائتمان قد شهد تطوراً جيداً في السنوات التي سبقت الأزمة في لبنان. وتراجعت حصة بطاقات الائتمان إلى ٤,٠٪ من إجمالي عدد البطاقات المتداولة في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل حصة أعلى كانت قد بلغت ١٨,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩، ويأتي ذلك في موازاة تراجع عددها بشكل ملحوظ، بحيث أصبح أدنى من مستواها في بداية العام ٢٠٠٣.

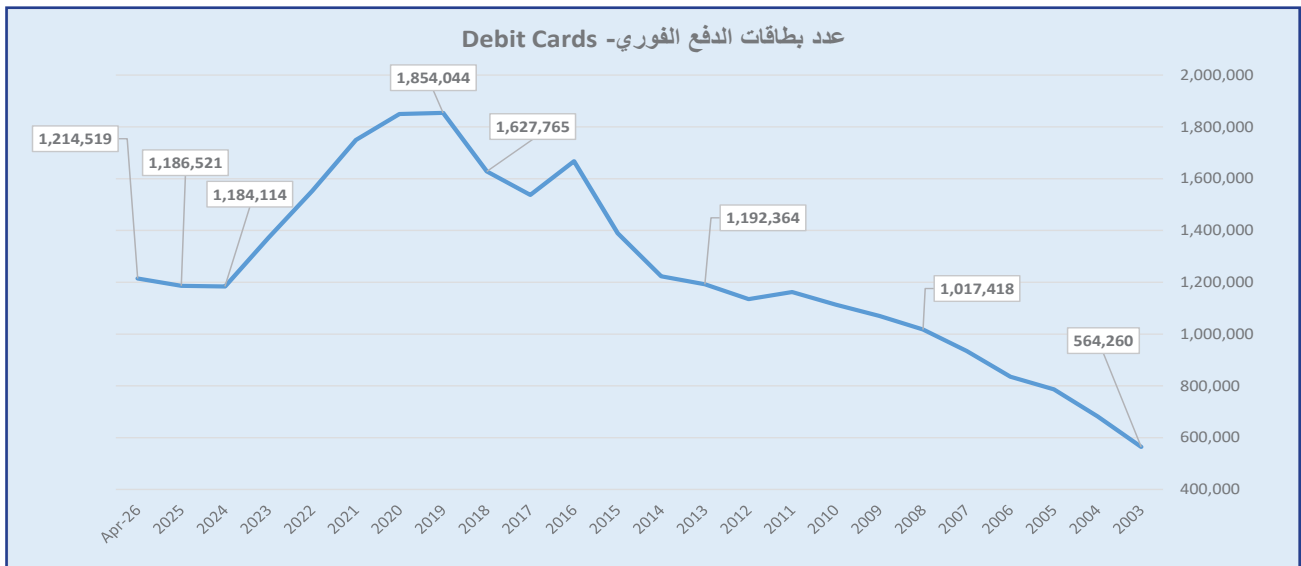
١- بطاقات الائتمان Credit Cards: يكون حاملها قد منح خط ائتمان، وتمكنه هذه البطاقة من القيام بمشتريات أو سحب أموال لغاية سقف معين يُسدّد جزئياً أو كلياً بعد فترة محدّدة. وقد تراجع عدد هذه البطاقات بشكل ملحوظ إلى ٦٨٤٥٠ بطاقة في نهاية نيسان ٢٠٢٦ مقابل ٥٥٦٠٩١ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بنسبة كبيرة بلغت ٨٧,٧٪، بسبب توقّف المصارف عن منح القروض بجميع أنواعها منذ بدء الأزمة، مع الإشارة إلى أنّ عدداً ولو محدوداً منها عاود منح بطاقات الائتمان لعملاء تنطبق عليهم شروط معينة. ونذكر بأنّ عدد هذا النوع من البطاقات لا



المصدر: مصرف لبنان

بإصدار بطاقات الدفع الفوري ذات الصلة بالتعميمين ١٥٨ و ١٦٦. وازدادت حصة بطاقات الدفع الفوري إلى ٧١,٦٪ من إجمالي عدد البطاقات المتداولة في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٦١,١٪ في نهاية العام ٢٠١٩. مع الإشارة إلى أنّ عدد بطاقات الدفع الفوري سجّل ارتفاعاً في الأشهر الأخيرة.

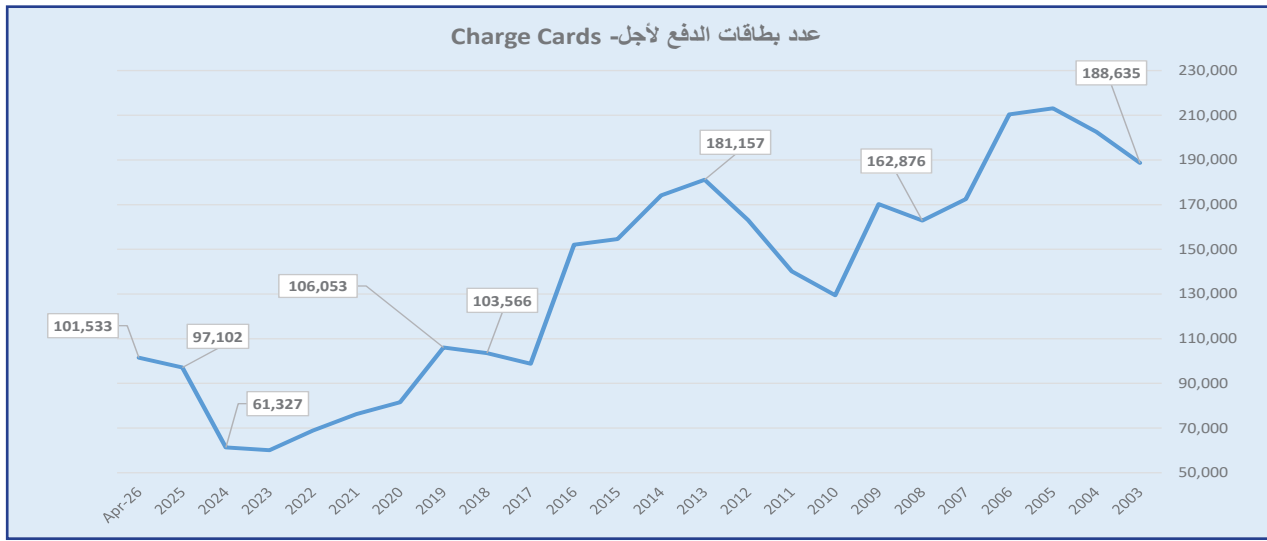
٢- بطاقات الدفع الفوري Debit Cards: تمكّن حاملها من سحب الأموال نقداً أو الدفع من خلال الـ POS عبر سحب المبلغ مباشرةً من حسابه الدائن. وقد تراجع عدد هذه البطاقات إلى ١٢١٤٥١٩ بطاقة في نهاية نيسان ٢٠٢٦ مقابل ١٨٥٤٠٤٤ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بنسبة كبيرة بلغت ٣٤,٥٪ انهما بوتيرة أدنى من تراجع عدد بطاقات الائتمان، مدعومة



المصدر: مصرف لبنان

أن تعرف ارتفاعاً هاماً منذ بداية العام ٢٠٢٥، بسبب معاودة بعض المصارف منح التسليفات للزبائن بشروط محدّدة. وبالتالي، ازدادت حصّة بطاقات الدفع لأجل إلى ٦,٠٪ من إجمالي عدد البطاقات المتداولة في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٣,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٩.

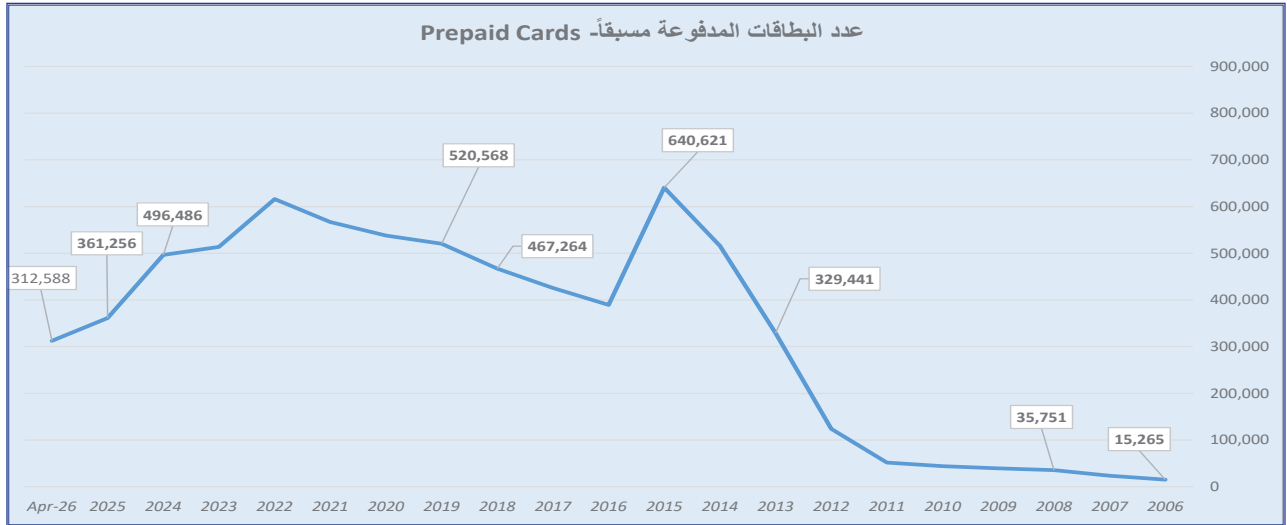
٣- بطاقات الدفع لأجل Charge Cards: يكون صاحبها قد حصل على خط ائتمان، على أن يُسدد المبلغ المستعمل كاملاً بعد فترة زمنية محدّدة. وقد بلغ عدد هذه البطاقات ١٠١٥٣٣ بطاقة في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ١٠٦٠٥٣ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بتراجع بنسبة ٤,٣٪، علماً أن عددها كان قد تراجع إلى ٦١٣٢٧ بطاقة في نهاية العام ٢٠٢٤ قبل



المصدر: مصرف لبنان

في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٥٢٠٥٦٨ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بتراجع نسبته ٤٠,٠٪. علماً أن عدد هذه البطاقات ارتفع في السنوات الأولى من الأزمة وصولاً إلى ٦١٦١٧٢ بطاقة في نهاية العام ٢٠٢٢ ذلك أنها مكّنت حاملها من اجراء المدفوعات المحليّة وخاصّة الخارجية بالدولار الفريش، قبل أن يعود إلى التراجع بعدها على الأرجح لتوافر بديل لها وهي البطاقات المسبقة الدفع التي يصدرها مورّدو خدمات الدفع بالوسائل الإلكترونيّة Electronic Payment Services Providers. وارتفعت حصّة البطاقات المدفوعة مسبقاً إلى ١٨,٤٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠١٩.

٤- البطاقات المدفوعة مسبقاً Prepaid Cards: كما يُستدلّ من اسمها، هي بطاقات مسبقة الدفع وهي قابلة لإعادة التعبئة، قد تتوجّه إلى فئات معيّنة من العملاء أو تلبي حاجات معيّنة (هدايا خاصّة للمناسبات، سفر، التسوّق عبر الإنترنت بشكل آمن). وبدأ تداول البطاقات المدفوعة مسبقاً في لبنان في العام ٢٠٠٦، وثمة طلب كبير على هذا النوع من البطاقات في السوق اللبنانية وتمّ توزيع هذه البطاقات على النازحين السوريين من قبل «برنامج الغذاء العالمي». ونُذكر بأنّ هذا النوع من البطاقات لم يكن يحتاج إلى فتح حساب مصرفي حتى آذار ٢٠١٦. وبلغ عدد البطاقات المدفوعة مسبقاً ٣١٢٥٨٨ بطاقة



المصدر: مصرف لبنان

III- في الخلاصة

أعدادها تسجل بعض التحسّن. كما بدأنا نلمس، على مستوى التعاملات اليومية، عودة واضحة لاستخدام البطاقات في اجراء المدفوعات من خلال الـ POS، ولا سيّما في المتاجر والسوبرماركت. والسؤال المطروح هو هل سيعود عدد بطاقات الدفع واستخدامها إلى الارتفاع إلى المستويات السابقة في الفترة المقبلة، أي بعد إعادة هيكلة القطاع المتوقّعة عاجلاً أم آجلاً، أو أننا سنكون أمام قطاع مصرفي مختلف من حيث الشكل، وأكثر حداثة، يركّز على توفير وسائل دفع عصرية آمنة للزبائن مثل المحافظ الإلكترونية ¹ E-Wallet. هذا ما ستظهره لنا الفترة المقبلة.

منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان في الفصل الأخير من العام ٢٠١٩، تراجع عدد البطاقات المصرفية في التداول بجميع أنواعها (باستثناء الـ Prepaid Cards) ولو بنسب متفاوتة، كما تراجع وبشكل كبير استعمالها في المتاجر والسوبرماركت، واقتصر في فترة معيّنة على سحب الأموال نقداً ضمن الحدود الموضوعة من أجهزة الصّراف الآلي. وفي تطوّر يحمل بعض الإيجابية، تشير المعطيات المتوافرة إلى أنّ منحى التراجع في عدد أجهزة الصّراف الآلي وفي عدد البطاقات المصرفية (أيضاً باستثناء البطاقات المدفوعة مسبقاً) توقّف في الأشهر الماضية وبدأت

1 علماً أنّ استعمال البطاقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية وغيرها من وسائل الدفع الرقمية سيخفّف حتماً من التداول بالنقد ويقلّص من حجم الاقتصاد النقدي

وبالتالي من المخاطر المتعلّقة به.



تعاون بين BDD و OMT لدعم التحول الرقمي في مجتمع الأعمال

وقّعت منطقة بيروت الرقمية Beirut Digital District، المركز الرائد الذي يحتضن الشركات ورؤاد الأعمال والمبتكرين، مذكرة تفاهم مع OMT، الشركة الرائدة في مجال الخدمات المالية في لبنان، بهدف دعم التحول الرقمي في مجتمع الأعمال، وذلك عبر تعزيز اعتماد حلول للخدمات المالية في العمليات اليومية. من شأن الاتفاق بناء بيئة عمل تُتيح للشركات ورؤاد الأعمال وأصحاب الكفاءات الوصول إلى الأدوات والخدمات التي يحتاجون إليها للنمو من خلال توفير خدمات مالية موثوقة للمجتمع وتسهيل عمليات الدفع اليومية للشركات.

ورشة لبناء قدرات صانعي السياسات للاقتصاد الدائري

نظّمت وزارة الصناعة اللبنانية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) في أواخر حزيران ٢٠٢٦ ولمدة ثلاثة أيام ورشة عمل عن «بناء القدرات لصانعي السياسات في لبنان حول ادماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الدائري وتطوير السياسات».

خلال كلمته، اقترح وزير الصناعة وضع خارطة طريق وطنية والالتزام بالعمل عليها عبر مسارات ثلاثة متوازية: المسار الأول هو الإطار التنظيمي، من خلال إعداد برنامج مبسّط ومتدرّج يتلاءم مع واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يشمل تعريفاً واضحاً للموادّ المُعاد تدويرها، وتبسيط التراخيص، وإنشاء نقطة اتصال موحدة داخل الوزارة لمواكبة هذا التحول. أما المسار الثاني فهو الحوافز والتمويل، لأن التحول الدائري لن يتحقّق ما لم يكن مجدياً اقتصادياً للمؤسسات الصناعية نفسها. لذلك ستسعى الوزارة مع شركائها إلى تطوير حزمة متكاملة تشمل تحسين فرص الوصول إلى التمويل الأخضر، ودراسة الحوافز الضريبية، وتعزيز المشتريات العامة المستدامة، بما يشجّع الاستثمار في الإنتاج الأنظف والابتكار. والمسار الثالث هو التنفيذ القطاعي التجريبي، من خلال إطلاق

ارتفاع مؤشر BLOM PMI في تموز ٢٠٢٦

ارتفع مؤشر مديري المشتريات الصادر عن بنك لبنان والمهجر إلى ٥٠,٧ نقطة في تموز ٢٠٢٦، مقارنةً بـ ٥٠,٣ نقطة في حزيران السابق، مسجّلاً توسّعاً للشهر الثاني على التوالي وأقوى تحسّن في نشاط القطاع الخاص منذ شباط الفائت. واستمر النمو مدعوماً بتحسّن الطلب المحلي، حيث سجلت الطلبات الجديدة أعلى مستوياتها في خمسة أشهر، مع تعافي أعداد العملاء رغم البيئة الإقليمية الصعبة. في المقابل، بقيت طلبات التصدير الجديدة تحت الضغط، إذ واصلت تكاليف الشحن المرتفعة وحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التأثير سلباً على الطلب الخارجي. كما زادت الشركات من نشاطها الشرائي ومستويات مخزونها تحسّساً لأي اضطرابات محتملة في سلاسل الإمداد، إلا أن تضخم تكاليف الموادّ الأولية تسارع ليلبلغ أعلى مستوى له في ٤٠ شهراً.

مرفأ بيروت يطلق خدمة الدفع الإلكتروني

في خطوة جديدة ضمن مسار التحول الرقمي وتحديث الخدمات، وقّعت إدارة واستثمار مرفأ بيروت، ممثلة برئيس مجلس إدارتها، مديرها العام السيد مروان النقي، عقوداً مع كل من Neo - بنك عودة، و OMT، و Whish Money، و BoB Finance و MTM / Ria، و NetCommerce، في إطار إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني. وتهدف هذه الخدمة إلى إتاحة تسديد الرسوم إلكترونياً عبر شبكة من المؤسسات المالية ومراكز الدفع الإلكتروني، بما يوفر خيارات أكثر مرونة للمتعاملين مع المرفأ، ويسهم في تبسيط الإجراءات، وتسريع إنجاز المعاملات، بما يعزّز مستويات الكفاءة والأمان والشفافية في مختلف العمليات. ويعكس ذلك التزام الإدارة بتطوير بيئة العمل واعتماد حلول تكنولوجية متقدمة تواكب أحدث التطورات العالمية في إدارة المرفأ. وتندرج هذه الخطوة ضمن خطة أشمل لتحديث مختلف الخدمات والإجراءات الإدارية والتشغيلية، بما يسهم في تحسين تجربة المتعاملين مع المرفأ، ورفع كفاءة الأداء، وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وترسيخ مكانة مرفأ بيروت كمرفق حديث ومتطور يواكب متطلبات التجارة والنقل البحري.

على صعيد آخر، أصدرت وزارة السياحة اللبنانية بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠٢٦ المرسوم رقم ٣٢١٢ بشأن التصديق على مذكرة التفاهم التي وقعتها الحكومتان اللبنانية والأردنية في كانون الثاني ٢٠٢٦، والمتعلقة بالتعاون السياحي خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء عليها في ٤ نيسان ٢٠٢٦. وأوضحت الوزارة أن مذكرة التفاهم تهدف إلى تطوير التعاون الثنائي في قطاع السياحة، في إطار تنفيذ اتفاقية التعاون السياحي الموقعة بين البلدين في ٣ أيلول ١٩٧٤.

الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى لبنان

بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من لبنان ٣٥٦,٢ مليون دولار شمل ٣٦ مشروعاً مقابل ٢٧٣,٣ مليون دولار شمل ٤٢ مشروعاً في العام ٢٠٢٤ و ٣٠٣ ملايين دولار لـ ٤٨ مشروعاً في العام ٢٠٢٣. في المقابل، بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى لبنان ١٠,٧ ملايين دولار في العام ٢٠٢٥ مقابل ٣,٣ ملايين في العام الذي سبق. تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الداخل إلى لبنان تجاوز في العام ٢٠١٩ بحوالي ٨٧,٣ مليون دولار الاستثمار الخارج منه.

الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)

2025	2024	2023	2022	
356,2	273,3	303	231,4	إلى الخارج
10,7	3,3	15	11,2	من الخارج
345,5	270	288	220,2	الصافي الخارج

المصدر: UNCTAD

مبادرات رائدة في قطاعات فيها فرص نجاح واعدة وكبيرة وفي مقدّمها الصناعات الغذائية، والتغليف والبلاستيك، ومواد البناء، لتكون نماذج عملية تثبت أن الاقتصاد الدائري ليس مجرد مفهوم نظري، بل فرصة حقيقية للنمو الصناعي وخلق القيمة المضافة.

أخبار القطاع السياحي في لبنان

قدّر المجلس العالمي للسياحة والسفر & World Travel Tourism Council أن يكون قطاع السفر والسياحة في لبنان ساهم بنسبة ١٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٥ بالمقارنة بنسبة ١٩,٨٪ في العام ٢٠٢٤ و ١٩٪ في العام ٢٠١٩. كما قدّر المجلس الإيرادات التي حقّقها القطاع بقيمة ٦٢٨,٦ ألف مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٢٥، بانخفاض نسبته ٦,٥٪ قياساً على العام ٢٠٢٤، وبفارق كبير مقارنة مع العام ٢٠١٩، حيث بلغت ٨٩٠,٣ ألف مليار ليرة لبنانية. وتوقع المجلس أن يساهم قطاع السفر والسياحة بنسبة ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان في العام ٢٠٢٦، لترتفع مساهمته إلى ٢١,٣٪ بحلول العام ٢٠٣٦. على صعيد آخر، أشار المجلس إلى أن قطاع السفر والسياحة في لبنان أمّن ٣٥٧١٠٠ وظيفة في عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٣٤١٩٠٠ وظيفة في عام ٢٠٢٤ و ٤١٦٦٠٠ وظيفة في العام ٢٠١٩. وبذلك، ساهم القطاع بنسبة ٢١٪ من إجمالي العمالة في لبنان في العام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٩,٦٪ في العام ٢٠٢٤ و ٢٣٪ في العام ٢٠١٩. وتوقع أن يبلغ عدد العاملين في قطاع السفر والسياحة ٣٣٤٢٠٠ وظيفة في العام ٢٠٢٦، ويرتفع إلى ٤٩٢٤٠٠ وظيفة بحلول العام ٢٠٣٦.



وتُقاس سلامة أي نظام مالي بمتانة المنظومة بأكملها. ومن هذا المنطلق، يجدد القطاع المصرفي اللبناني التزامه الكامل بمواصلة التعاون البناء مع مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة وكافة السلطات المختصة.

من جهته، أشار حاكم مصرف لبنان كريم سعيد إلى أن التجارب، ومنها التجربة اللبنانية، أثبتت أن الحماية المؤسسية ليست مجرد قاعدة قوية واحدة، بل سلسلة متكاملة من الحلقات؛ وحلقة واحدة ضعيفة تكفي لإسقاط المنظومة بأكملها. ومن هذا المفهوم، انطلقت مبادرة مصرف لبنان في العام 2025 لإرساء حلقات النار الثلاث (The Three Rings of Fire)، كثلاث مبادرات متكاملة. تغلق الحلقة الأولى الفجوة عند حدود النظام المالي بتحديد من يحق له الدخول إليه، حيث عملنا، على ترسيخ متطلبات "اعرف عميلك"، فأَي تحويل أو استلام أموال نقدًا يتجاوز الـ 1000 دولار بات يخضع لشروط رقابية صارمة. وتغلق الحلقة الثانية الفجوة عند نقطة التقاء المصرف بعميله. أما الحلقة الثالثة، فهي الأكثر حساسية وتتعلق بعلاقتنا بالمصارف المراسلة، حيث نعمل على حماية المصارف اللبنانية من مخاطر عدم الامتثال المرتبطة بالأموال الآتية من جهات مشبوهة أو خاضعة للعقوبات.

المؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

نظم اتحاد المصارف العربية في 11 و12 آب 2026 المؤتمر العربي الإقليمي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. هدف الملتقى إلى تعزيز الامتثال للمعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، من خلال توفير منصة عملية للحوار بين الجهات الرقابية والمؤسسات المالية والخبراء الدوليين. وناقش الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المطلوبة، ويدعم جاهزية لبنان والدول العربية الخاضعة للرقابة المشددة للامتثال لمتطلبات مجموعة العمل المالي (FATF) و(MENAFATF)، ويعزز التعاون بين الجهات المعنية، ويستعرض أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وصولاً إلى توصيات عملية تدعم نزاهة واستقرار القطاع المالي العربي.

أشار رئيس جمعية مصارف لبنان سليم صفي، في كلمته إلى أن المصارف اللبنانية واصلت جهودها في تطوير منظومة الامتثال وإدارة المخاطر بما ينسجم مع قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، دعماً لخطة العمل الوطنية الرامية إلى استكمال الخروج من القائمة الرمادية؛



التعاون التجاري في عصر الصراعات الجيوسياسية

متبادلة، وإن كانت أقل طموحاً من تلك التي سادت في مرحلة العوامة.

تكمن المشكلة الأساسية في أن النظام التجاري الحالي لم يُصمَّم للتعامل مع هذا النوع من المنافسة. فالقواعد التقليدية، التي تقوم على مبدأي المعاملة بالمثل وعدم التمييز بين الشركاء التجاريين، أصبحت أقل قدرة على استيعاب السياسات التي تفرضها الاعتبارات الأمنية. لذلك تواجه الدول خيارين: إما الدخول في حروب تجارية ثم التفاوض لاحقاً على اتفاقيات جديدة، وهو خيار مكلف اقتصادياً، أو تعديل قواعد النظام التجاري بما يسمح باستيعاب الواقع الجيوسياسي الجديد دون الإضرار بالتجارة العالمية.

ويستشهد الباحثون باتفاق «المرحلة الأولى» بين الولايات المتحدة والصين عام ٢٠٢٠، الذي خفف من حدة النزاع التجاري بين البلدين، لكنه ألحق أضراراً بمصدرين من دول أخرى نتيجة تحويل جزء من التجارة لصالح الولايات المتحدة. ويعكس هذا المثال محدودية النظام التجاري الحالي في معالجة النزاعات الجيوسياسية ضمن إطار متعدد الأطراف.

لذلك يقترح الباحثون إدخال استثناء جيوسياسي ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية، يسمح للدول المتنافسة بإجراء تعديلات تجارية محدّدة وفق ضوابط صارمة، مع تقليل الأضرار التي قد تلحق بالدول الأخرى أو بالنظام التجاري العالمي. ويستند هذا المقترح إلى وجود سوابق في النظام التجاري تسمح باستثناءات، مثل اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية، لكنه يهدف إلى معالجة تحديات المنافسة الاستراتيجية بدلاً من تعزيز تحرير التجارة فقط.

ويتطلب نجاح هذا الاستثناء وضع قواعد تحدّ من تحويل مسار التجارة والإضرار بالدول المحايدة، مع الحفاظ على قدر من الاستقرار في الأسواق العالمية. ورغم أن تطبيق مثل هذه الآلية سيكون معقّداً، فإنه يظل أفضل من استمرار الحروب التجارية أو لجوء

شهد النظام التجاري العالمي خلال العقود الماضية توسعاً كبيراً استند إلى قناة بأن التجارة الدولية تحقق منافع اقتصادية مشتركة، حتى بين الدول التي تختلف سياسياً. وقد أُسست قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف، بدءاً من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ثم منظمة التجارة العالمية (WTO)، على أساس الحد من الحواجز التجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي. إلا أن تصاعد المنافسة الجيوسياسية، ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين، فرض تحديات جديدة على هذا النظام.

فقد أصبحت الدول تستخدم السياسات التجارية لتحقيق أهداف استراتيجية وأمنية، مثل الحدّ من انتقال التكنولوجيا، وتأمين سلاسل الإمداد، وحماية الصناعات الحيوية. ولم تعد الرسوم الجمركية وسيلة لحماية الأسواق المحلية فقط، بل تحوّلت إلى أداة للضغط على المنافسين وإضعاف قدراتهم الاقتصادية والتكنولوجية، الأمر الذي أثار مخاوف من تراجع العوامة وانقسام الاقتصاد العالمي إلى كتلتين متنافستين.

تفترض النظريات الاقتصادية التقليدية أن الحكومات تسعى إلى تعظيم رفاهية مواطنيها، وأنّ الاتفاقيات التجارية تساعد الدول على تجنّب الحروب التجارية من خلال خفض الرسوم الجمركية بصورة متبادلة. لكنّ هذه الفرضية تصبح أقل واقعية عندما تدخل الاعتبارات الجيوسياسية في صنع القرار، إذ تهتمّ الحكومات أيضاً بتعزيز قوّتها النسبية مقارنةً بمنافسيها. لذلك قد تتخذ دولة ما إجراءات تجارية تضرّ باقتصادها إذا كانت تلحق ضرراً أكبر بخصمها، أو ترفض اتفاقاً تجارياً مربحاً إذا كان سيعزّز قوّة الطرف الآخر.

ورغم ذلك، لا يعني تصاعد التنافس الجيوسياسي نهاية التعاون التجاري. فحتى الخصوم الاستراتيجيون يظلّون بحاجة إلى التجارة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. وتشير الدراسات إلى أن الحكومات، ما دامت تهتمّ برفاهية مواطنيها إلى جانب مصالحها الأمنية، تستطيع التوصل إلى اتفاقات تحقق منافع

النظام التجاري العالمي، بما يوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والمصالح الأمنية، ويحافظ في الوقت نفسه على استقرار التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية باعتبارها الإطار الأساسي لتنظيم العلاقات التجارية بين الدول.

المصدر: Finance & Development, June 2026
"Trade Cooperation In An Age Of Geopolitics"

الدول إلى ترتيبات ثنائية خارج إطار منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يضعف النظام التجاري متعدد الأطراف.

في الختام، تؤكد الدراسة أن عودة الجيوسياسية لا تلغي أهمية التعاون التجاري، بل تفرض إعادة تصميم قواعده بما يتواءم مع الواقع الجديد. فالتجارة الدولية لا تزال تحقق منافع اقتصادية كبيرة حتى بين الدول المتنافسة، لكن استمرار هذه المنافع يتطلب تحديث



اتفاقية جديدة على غرار اتفاقية بلازا تبدو غير واقعية

وزراء مالية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا واليابان وألمانيا الغربية (حينها) لإضعاف الدولار الأمريكي، الذي كان آنذاك قوياً بشكل مذهل، من خلال تدخل منسق في سوق العملات. ونظراً لمكانة اتفاقية بلازا البارزة بين تجار العملات الأجنبية، فقد انخفض الدولار بنحو ٣٠٪ مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة بحلول نهاية العام ١٩٨٧.

إلا أن التوصل إلى اتفاق جديد لتعزيز العملات العالمية التي تبدو مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية سيكون اليوم أكثر صعوبة بكثير مما كان عليه قبل أربعة عقود. وحتى لو تحقق مثل هذا الاتفاق، سيكون أقل فعالية بكثير من اتفاق العام ١٩٨٥. من الأسباب المعوقة نذكر الحجم الهائل لسوق العملات حالياً. فقد تضاعفت احتياطات النقد الأجنبي للدول الخمس التي اجتمعت في فندق بلازا في نيويورك ١٤ مرة منذ عام ١٩٨٥، من ١٣٢ مليار دولار (أقل من ٢٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الخمس في عام ١٩٨٥) إلى ١,٩ تريليون دولار (ما يقارب ٤٪ من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي).

شهد الأسبوع ما قبل الأخير من شهر حزيران ٢٠٢٦ أرقاماً قياسية جديدة للعملات الآسيوية. فقد انخفض اللين الكوري إلى أدنى مستوى له مقابل الدولار منذ ١٧ عاماً، وانخفض اللين الياباني أكثر، مسجلاً أدنى مستوى له مقابل الدولار منذ أربعة عقود. وقد أعرب وزير الخزانة الأمريكية سكوت بيسنت (Scott Bessent) عن استيائه من ضعف العملتين الآسيويتين هذا العام. من جهة أخرى، يؤدي النمو الاقتصادي السريع للولايات المتحدة والإقبال العالمي المتزايد على أسهمها في قطاع التكنولوجيا إلى زيادة الطلب على الدولار، وبالتالي إلى ارتفاع قيمته، الأمر الذي يجعل صناعات السياسات في واشنطن يشعرون بالقلق.

في الوقت ذاته، تتزايد المخاوف بشأن العملات في أوروبا، ولا سيما مع ضعف اليوان على المدى الطويل. وفي وقت سابق من هذا العام، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن العملة الصينية أضعف بنسبة ١٦٪ مما ينبغي أن تكون عليه استناداً إلى الأسس الاقتصادية. وفي حزيران ٢٠٢٦، طرح المستشار الألماني فريدريش ميرز فكرة إعادة العمل باتفاقية بلازا، وهي الاتفاقية الموقعة عام ١٩٨٥ من قبل

الأصلية على العملات. ففي العام ١٩٨٥، اقترن وعد التدخل في سوق العملات بوعد الانضباط المالي الأمريكي: قانون غرام-رودمان-هولينغز للميزانية المتوازنة، الذي كان يُناقش في الكونغرس أثناء اجتماع وزراء المالية في بلازا، لم يُحقق التوازن في الميزانية، ولكنه ساهم في خفض العجز من ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٦ إلى ٢,٧٪ بحلول العام ١٩٨٩، وأضعف الدولار. أما اليوم، فيبلغ عجز الميزانية الأميركية حوالي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يوجد في الكونغرس من يضغط من أجل ترشيح الإنفاق. وقد برزت أهمية عوامل أخرى في شباط ١٩٨٧، عندما اجتمع المسؤولون مجدداً في باريس، وحاولوا كبح جماح انخفاض قيمة الدولار، لا ارتفاعها. ومع ذلك، استمرّ الدولار في الانخفاض.

اليوم، تتضافر عوامل أخرى - سواء أكانت عجزاً أميركياً أم تردداً صينياً - ضد تحقيق نتائج مباشرة. وعلى المتداولين الذين يتطلعون إلى أرباح سهلة من صفقة جديدة أن يحذروا مما يتمنون. وحتى لو تم التوصل إلى اتفاق جديد، فمن غير المرجح أن ينجح في تحقيق تأثير مماثل لاتفاق ١٩٨٥، بسبب تغير الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية بشكل جذري.

المراجع: الطبعة الالكترونية لمجلة The Economist
30 حزيران 2026. A new Plaza Accord for global
currencies wouldn't work

ففي العام ١٩٨٦، عندما نشر بنك التسويات الدولية (BIS)، وهو تجمّع المصارف المركزية، أول مسح له لسوق الصرف الأجنبي العالمي، قدّر حجم التداول اليومي بنحو ٢٠٠ مليار دولار. وبحلول العام ٢٠٢٤، ارتفع هذا الرقم إلى ١٢ تريليون دولار، أي بزيادة قدرها ٦٠ ضعفاً. ولذلك، تضاءلت قدرة الدول الخمس الموقعة على اتفاقية بلازا على فرض نفوذها بشكل ملحوظ.

لكي يكون للاتفاق تأثير ملموس على الأسواق، لا بدّ من وجود طرفٍ مُوقّع آخر، وهو الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، الذي يملك أكبر احتياطيات من النقد الأجنبي، تُقدّر بـ ٣,٤ تريليون دولار، بالإضافة إلى عملةٍ يتهمها الغرب بأنها رخيصة بشكل غير عادل. وبالتالي، فإنّ اتفاقية بلازا جديدة بدون الصين ستكون بمثابة الاتفاقية الأصلية بدون اليابان، أي عديمة الجدوى. مع ذلك، يُستبعد تدخل الصين. فبالنسبة لصنّاع السياسات في بكين، تُعدّ اتفاقية بلازا رمزاً للهيمنة الأجنبية. وعلى وجه الخصوص، يرون أن ارتفاع قيمة الين، الذي نتج عن الاتفاقية، هو سبب العقود الضائعة التي عانت منها اليابان لاحقاً، ما ساهم في إحداث ركود دفع بنك اليابان إلى إبقاء أسعار الفائدة منخفضة للغاية لفترة طويلة، ما أدّى بدوره إلى طفرة في أسعار الأصول، أعقبها في النهاية انهيار لا تزال اليابان تُعاني من تبعاته حتى اليوم. أما الصين فتُعاني من انهيار عقاري مماثل لما حدث في اليابان بمفردها، ودون قيود كتلك التي فرضتها اتفاقية بلازا. لو اقنع المسؤولون بطريقة ما، فإن اتفاقية بلازا الجديدة قد لا يكون لها ذات تأثير الاتفاقية





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف : +961/01 970500
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

